

المحاضرة الثالثة: نظريات التنمية الاقتصادية.

أولا-نظريات التحديث:

- 1-نظرية مراحل النمو الاقتصادي "لروستو".
- 2-نظرية الحلقة المفرغة "لنوركس".
- 3-نظرية أو إستراتيجية النمو المتوازن "لنوركس وآخرون".
- 4-نظرية أو إستراتيجية النمو غير المتوازن "هيرشمان وآخرون".

تمهيد:

اختلف الباحثون في تصنيف نظريات الفكر التنموي، فهناك من قسمها على أساس المنظور الذي انطلقت وحللت به ظاهرة التخلف، وسبل تحقيق التنمية، وهنا نجد المنظور الاقتصادي، المنظور الاجتماعي، المنظور النفسي، وهناك من قسمها على أساس الفترة الزمنية التي جاءت فيها النظرية إلى نظريات كلاسيكية، نيو كلاسيكية، وحديثة، وهناك من قسمها على أساس المدرسة التي ينتمي إليها المنظر إلى نظريات غربية سميت بنظريات التحديث ونظريات لمنظرين غير غربيين.

أولا-نظريات التحديث:

وهي نظريات لمفكرين غربيين قدمت للدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وقد أخذت اتجاهين: الاتجاه الأول: ركز على أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية أما الاتجاه: فركز على البحث عن العوامل الأساسية التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية.

1. نظرية مراحل النمو الاقتصادي "لروستو":

في هذه النظرية استخدم لروستو "المنهج التاريخي" ورأى أن الدولة تتطور من مرحلة إلى أخرى، وتمر بخمسة (05) مراحل تاريخية خلال نموها الاقتصادي وبالتالي فإن تقدم الدول النامية لا تعدو كونها مسألة وقت فقط:

1-1- مرحلة المجتمع التقليدي:

ولأهم مميزات ما يلي:

- مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا .
- اقتصاده زراعي يعاني من التخلف الفني والإنتاجي .
- دخل الفرد لا ينمو فيه بسبب قصور وسائل الإنتاج .
- الدخل يصرف في مجمله في وسائل استهلاكية غير إنتاجية .
- السلطة في يد ملاك الأراضي بدعم من الجيش.
- ضعف مردود الهكتار الواحد بسبب ضعف التحكم في التكنولوجيا.

2- مرحلة ما قبل الانطلاق: ومن أهم خصائصها:

- يبدأ المجتمع بوضع القوانين العلمية المنظمة للظواهر، ويبدأ في تطبيقها لزيادة الإنتاج.
- ارتفاع الاستيراد الذي يمول من صادرات المواد الأولية.
- تطور المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة.
- ظهور بعض القيادات التي تمتلك وتتصف بروح الابتكار والمغامرة
- تطور النقل إذ يزداد فيه الاستثمار، ويتغلغل التقدم من الخارج عن طريق نقل التكنولوجيا.
- ظهور البنوك وبعض المؤسسات الخاصة بالادخار.

1-3-: مرحلة الانطلاق:

وتتميز بما يلي:

- قصرها عن بقية المراحل .
- يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد.
- تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة "مرحلة الثورة الصناعية"
- تحديث النشاط الاقتصادي بسبب صعود قيادات سياسية تحدث ثورات في المجتمع (اجتماعية، سياسية، اقتصادية).
- يبدأ المجتمع في الإنتاج محل الواردات.
- انتصار الطبقة المثقفة الجديدة على الطبقة التقليدية المحافظة.
- انتقال معدل الاستثمار من 5% إلى 10% من الدخل القومي.

1-4-: مرحلة النضج الاقتصادي:

- تعتبر الأطول نسبيا.
- ارتفاع نسبة الاستثمارات من 10% إلى 20% من الدخل القومي.
- كمية الإنتاج تفوق الزيادة السكانية .
- السمة البارزة هو التحسن في فنون الإنتاج.
- تبدأ الدولة في الاكتفاء الذاتي وتصدير الفائض في منتوجاتها .
- ترتفع الأجور مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الاستهلاك .
- القيادة الإدارية تنتقل إلى أيدي كبار المدراء أو المنظمين الأكفاء.

1-5-: مرحلة الاستهلاك الوفير (الواسع)

- تتميز بارتفاع الدخل الحقيقي للفرد إلى درجة التمتع بوفرة الاستهلاك من السلع المعمرة.
- ازدياد الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.
- لا يصبح التقدم التقني هدفا لأنه أصبح أمرا سهلا.

الانتقادات الموجهة لنظرية روستو:

- يعتقد روستو أن "التاريخ يعيد نفسه" وذلك من منطلق انطباق النظرية على الكثير من الدول في الماضي مثل و.م.أ وأوروبا الغربية، واليابان لكن من الصعب التعميم والقول.

- فيمكن للدول المتخلفة إحقاق التنمية دون المرور بالمراحل السابقة (إحداث قفزة)، بالإضافة إلى اختلاف الظروف والعوامل المؤثرة على عملية التنمية من حقبة تاريخية إلى أخرى.
- أنه لم يعط تفسيرات واضحة ودقيقة لمعنى المراحل فعملية متشابكة وبالتالي فما معنى إذن لكلمة مرحلة.
- أنه يربط التقدم في الدول النامية بتخليها عن خصوصيتها وثقافتها وقيمها وإتباع القيم والثقافة الغربية.

2- نظرية الحلقة المفرغة لـ "راغنار نوركس"

حاول نوركس من خلال نظريته تفسير عوامل التخلف وأرجعها إلى عنصر الفقر وما نتج عنه من قلة الميل إلى الادخار وضالة الاستثمارات المتاحة.

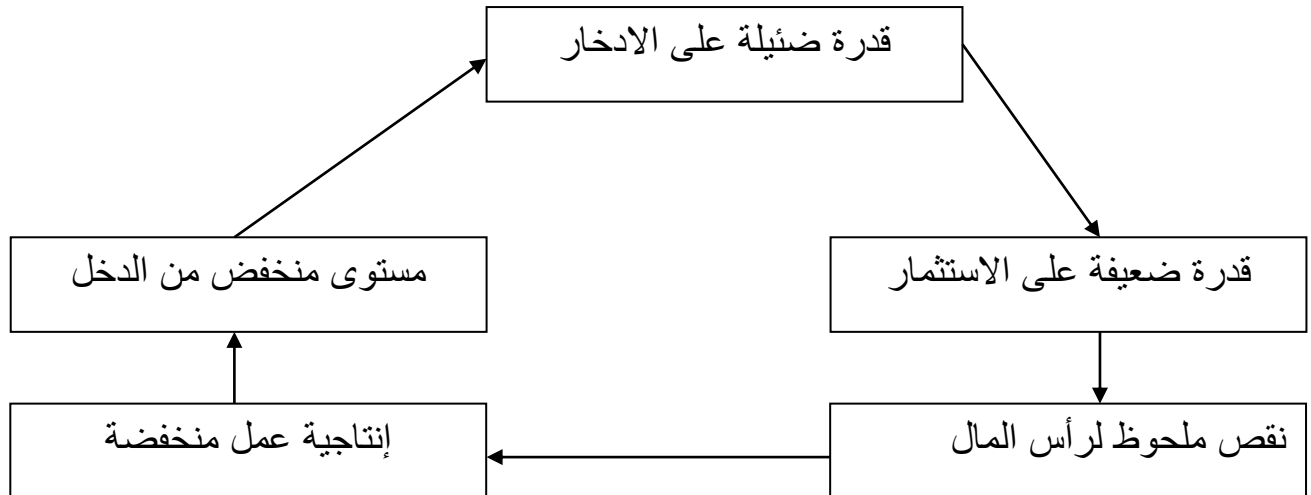
حيث يرى نوركس في نظريته انه "إلى جانب العرض توجد قدرة ضئيلة على الادخار ناشئة عن مستوى منخفض للدخل الفعلي المنخفض الذي يعكس إنتاجية عمل منخفضة التي تتحدد بفعل النقص الملحوظ لرأس المال، ونقص رأس المال ليس سوى نتيجة للقدرة الضئيلة على الادخار وهكذا فان الحلقة أغلقت على نفسها أي أنها تدور حول نفسها"

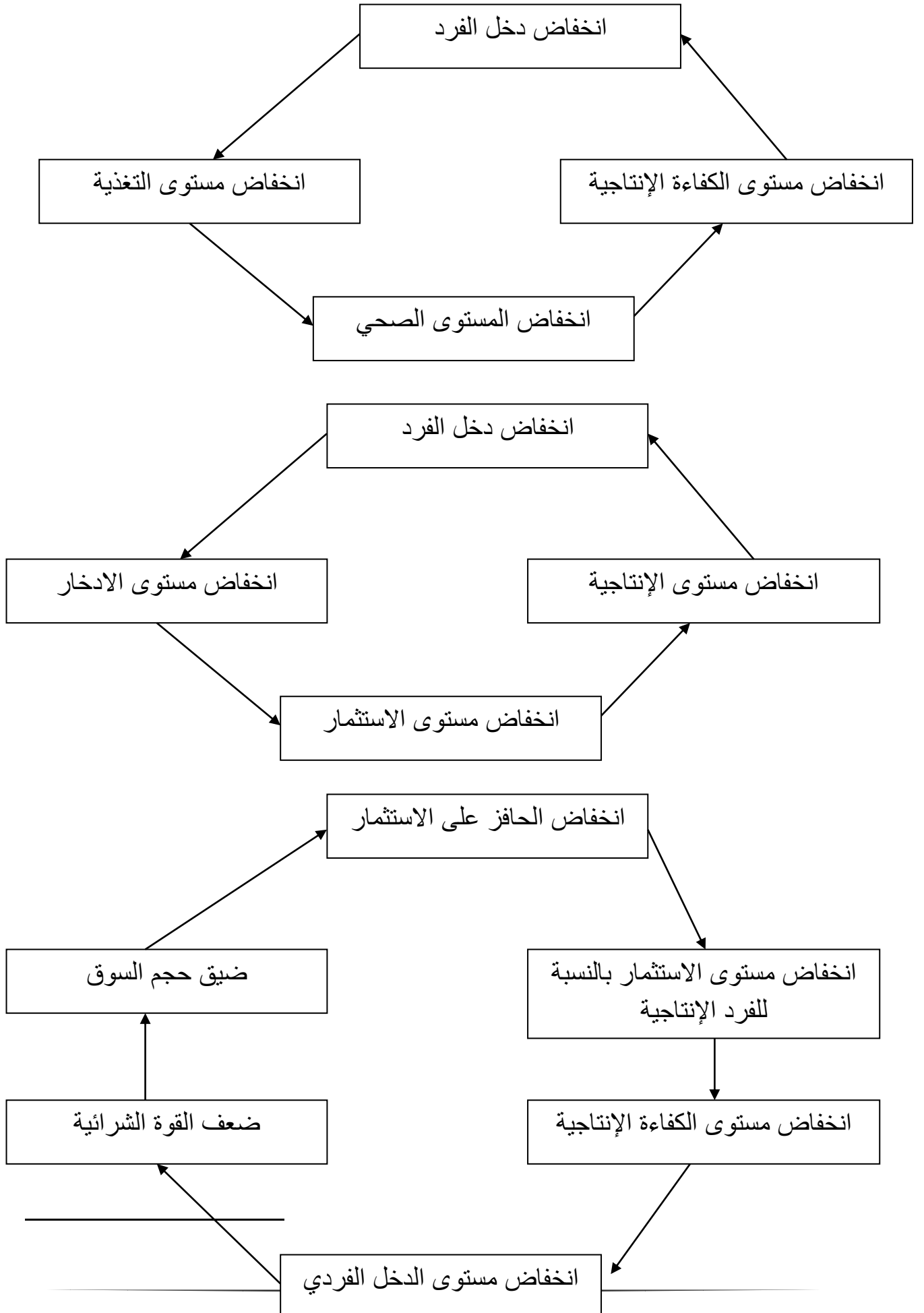
الشيء الذي يؤدي إلى بقاء الدول النامية في حالة تخلف مستمر ويرى نوركس انه توجد العديد من الحلقات المفرغة .

وفيما يخص ندرة رؤوس الأموال يرى انه توجد حلقتين حلقة من ناحية العرض وحلقة من ناحية الطلب .

وفيما يلي أهم الحلقات المفرغة:

* راغنار نوركس: اقتصادي أمريكي في و.م.أ، كان أستاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا، يعتبر أحد الذين أخضعوا قضايا التخلف للتحليل النظري.





الانتقادات الموجبة لنظرية الحلقة المفرغة:

- عدم صحة المقولة القائلة أن الدول المتخلفة تظل متخلفة دائما. فهناك دول كسرت هذه الحلقة وتحولت من دول بدائية إلى متقدمة ذات مشروعات كبيرة ومواصلات حديثة واستثمارات ناجحة.
- يعتبر الربط بين العناصر التي جاء بها نوركس ربطا ميكانيكيا لكن هذه العملية ليست عملية مختبرية كيميائية بل هي ظاهرة اجتماعية تخضع لقوانين التطور الاجتماعي.
- تتوفر في البلدان المتخلفة إمكانيات فعلية لرفع إنتاجية العمل بأدنى النفقات لرأس المال.
- هناك من طرح حلقة مفرغة أخرى مغايرة للعناصر المفرغة التي طرحها نوركس بقواه "لو وجد الحد الأدنى من الإخلاص عند الاقتصاديين الغربيين الذين يدعون لهذه النظرية الموضوعية لقالوا أو لاستطاعوا أن يضعوا حلقات مفرغة فعالة بالاعتماد على العناصر التالية: التخلف ناتج عن نقص الأموال، الناتجة عن ابتزاز الاحتكارات الأجنبية للدخل القومي، الناتجة عن إسراف العناصر الطفيلية الحاكمة في صرف الموارد الداخلية التي تعود بنا إلى التخلف.

3- نظرية النمو المتوازن: (إستراتيجية النمو المتوازن)

صاغ نوركس جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها روزنشتين في صيغة حديثة متكاملة، وهذا لكسر الحلقة المفرغة، وأخذت تسمية إستراتيجية النمو المتوازن " حيث يرى أن كسر هذه الحلقة المفرغة لا يتحقق إلا بتوسيع حجم السوق والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية وبالتالي يتحقق بينهما التوازن بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، حتى لا يمثل تخلف القطاع الزراعي عقبة أمام نمو القطاع الصناعي .

ويهدف من هذه الإستراتيجية التركيز على السلع اللازمة لإشباع حاجات السوق المحلية وليس لغرض التصدير على الأقل في المراحل الأولى، وهذا لعدم قدرة السلع المنتجة على منافسة نظرائها من منتجات الصناعات المتقدمة في وجه صادرات البلاد المتخلفة.

ويشترط نوركس لنجاح هذه الإستراتيجية ضرورة تزامن جميع الصناعات والمشروعات، على اعتبار أن الاستثمارات في كل صناعة أو مشروع تخلق سوقا لغيرها من الصناعات أو المشروعات، بما توزعه من دخول، الأمر الذي يترتب عليه توسيع حجم السوق وبالتالي خلق حوافز للاستثمار.

ويرى نوركس أن "آلية النمو" التي كانت سائدة في القرن الـ19 والمعتمدة على التجارة الخارجية لم تعد صالحة لتحقيق التنمية وهذا حسبه لأن الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية يشكل حسبه عقبة أساسية في سبيل التنمية الاقتصادية وهذا: لتراخي الطلب على صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية واتجاه معدل التبادل الدولي في غير صالحها -والعقبات المفروضة في سبيل تصدير الدول النامية المنتجات المصنوعة إلى أسواق الدول المتقدمة.

وبالتالي ليس أمام الدول النامية من خيار سوى التنمية عن طريق الجبهة الداخلية. والاعتماد على الموارد الأولية المحلية، لعدم ثقته في الاعتماد على الشركات المتعدد الجنسيات، والتجارة الخارجية. ويرى أن توفير الموارد المحلية ينبغي أن يأتي من موارد القطاع الزراعي، أو الاقتراض الخارجي.

ولقد واجهت عدة انتقادات لهذه الإستراتيجية أهمها:

- 1- أن تنفيذ هذه الإستراتيجية سيؤدي إلى فرض قطاع صناعي حديث متكامل على قمة قطاع تقليدي متخلف، وبالتالي خلق وتعميق مشكلة الثنائية في اقتصاديات الدول النامية، هذه الثنائية التي أورثها الاستعمار الأجنبي في الماضي للبلاد المتخلفة، وما يترتب على ذلك من آثار وخيمة على اقتصاديات هذه البلاد
- 2- عدم واقعية هذه الإستراتيجية اشتراطها ضرورة توافر موارد ضخمة لازمة لتنفيذ برامجها دون طاقة البلاد المتخلفة.
- 3- انتقد بعض هذه الإستراتيجية على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدول النامية عن الاقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية لأجل السوق المحلية.
- 4- انتقد البعض تأجيل إنماء صناعات السلع الإنتاجية لحساب دفعة قوية في إنشاء الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، لأن هذا الأسلوب سوف يظهر قصوره في تنمية المدخرات الحقيقية في الأجل الطويل وذلك لزيادة الاستهلاك على حساب الادخار.
- 5- إن تطبيق هذه الإستراتيجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية .
- 6- أن الاستثمار على جبهة عريضة من صناعات الاستهلاك قد يتمخض في الوقت نفسه عي صغر حجم المشروعات، مما يترتب عن ذلك من إنشاء مشروعات تقل عن الحجم الأمثل من الناحية الكفاءة الإنتاجية .

4- نظرية النمو غير المتوازن:

ارتبطت استراتيجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي "هيروشمان" وكذلك "فرانسوا بيرو" الذين يرون المقدرة على الإدخار والاستثمار الفردي منخفضة في الدول النامية بسبب ضعف المناخ من راس المال الإنتاجي كما أيد هيروشمان ضرورة الدفعة القوية في التنمية معارضا إعطاء الأولوية للتنمية الريفية بهدف توفير في حجم الإنفاق الاستثماري و محبذا أن يبدأ التصنيع في المدن الكبرى لأن الاستثمار في صناعة في فترة ما سوف يجذب وراءه الاستثمارات في فترة تالية بسبب طبيعة التكامل بين الاستثمارات. يتخذ أنصار هذه الاستراتيجية سندا لهم من التاريخ الاقتصادي، يقول "هيروشمان": "إن التاريخ الاقتصادي لا يعرف أمثلة للنمو المتوازن و إنما أتخذ النمو الاقتصادي شكل تقدم و نمو بعض القطاعات، و قيادتها لعملية النمو، وأدى نماء هذه القطاعات القائدة الى حض القطاعات الاخرى على النمء"، و من هنا تاتي فكرة "القطاع القائد" لعملية التنمية الاقتصادية.

لكن المشكلة التي تثار عند الأخذ بهذه الاستراتيجية هي كيفية تحديد الصناعات أو القطاعات التي تعطي لها الاولوية.

و يوضح هيروشمان معالجة هذه المشكلة على مستويين:

- المستوى الاول: في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي والاستثمار في قطاع الاستثمار الانتاجي المباشر.
 - والمستوى الثاني: في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في الصناعات أو مشروعات قطاع الانتاج المباشر.
 - في المفاضلة بين أولوية الاستثمار في قطاع رأس المال الاجتماعي (الطرق والجسور والسدود، ومحطات الكهرباء، السكك الحديدية، الموانئ، المطارات،.....) والاستثمار في قطاع الانتاج المباشر يفضل الأول على الثاني.
- وفي المفاضلة بين أولوية الاستثمار في صناعات أو مشروعات الانتاج المباشر يركز هيروشيمان على ضرورة التركيز على الاستثمار في النشاط الانتاجي "مشروع أو صناعة" الذي يتولد عند أكبر قدر ممكن من الترابطات والتشابكات الأمامية و الخلفية.
- وقد تعرضت هذه الاستراتيجية كذلك لجملة من الانتقادات، فيرى بعض الاقتصاديين ان هذه الاستراتيجية تفترض أن عملية التنمية الاولى تجري بصفة أساسية عن طريق المبادرة (المبادرة) الفردية وبذلك تفقد استراتيجية النمو غير المتوازن مغزاها في ظل الأخذ بالتخطيط الشامل كأسلوب للتنمية الاقتصادية.
- كما أن تركيز هذه النظرية على رأس المال كمحرك وحيد للتنمية أغفل المتغيرات الاخرى التي لا تقل أهمية كالإدارة ونمط الحكم، والمهارات والخبرات، والابتكارات.
- بالإضافة لإهمالها للاستثمار في رأس المال البشري (شأنها شأن استراتيجية النمو المتوازن) واستمرار مظاهر الفقر، البطالة، وعدم عدالة توزيع الدخل القومي..